مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

– دراسة حالة الجزائر–

بطاهر بختة
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم/ الجزائر
Bakhta_48@hotmail.fr

عرقوب وعلي
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس/ الجزائر
Arkoub12@hotmail.fr

The extent to which small and medium enterprises contribute to local development

- The case study of Algeria -

Bakhta betahar
University of abdelhamid ben badis mostaghanem/algeria
Bakhta_48@hotmail.fr

Arkoub ouali
University of ahamed bougeurra boumerdes/algeria
Arkoub12@hotmail.fr

Received: 10/02/2018 *Accepted: 26/03/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

في سياق التحديات الجديدة أصبحت المؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرافد الحقيقي للتنمية محلية وذلك من خلال ما تتميز به من مرونة وقدرة على الانتشار في مختلف أقاليم البلد واستغلال موارده المحلية ، بالإضافة إلى أنها أداة فعالة في معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المحلية، كالبطالة والفقر وبالتالي خلق نشاط اقتصادي محلي يساهم في استقرار السكان وتلبية حجاتهم الأساسية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حجم العمالة، الموارد المحلية، التشغيل، الجماعات المحلية، التنمية المحلية.

Abstract:

In the context of new challenges institutions, especially small and medium enterprises have become the real tributary local development through what is characterized by its flexibility and ability to spread in different regions of the country and the exploitation of local resources, as well as an effective tool in dealing with a lot of economic problems and social communities, such as unemployment and poverty thus creating local economic activity contributes to their arguments and to meet the basic stability of the population.

Keywords: small and medium-sized enterprises, employment, local resource size, operating, local groups, local development**.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل إستراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام ، لاسيما في ظل تغير طبيعة دور الدولة و ارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية ، التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير، أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية. وقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا من أهم الأدوات التنموية التي تُمكِّن من إحداث نقلة نوعية في التنمية المحلية، وهو ما أثبتته تجارب عدة دول بل أصبحت الشكل المُهيمن من المؤسسات في الكثير من الدول، وقد أثبتت الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه.

فالجزائر اليوم تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة و مستدامة قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب التي عرفتها ، هذه التنمية لا يمكن تجسيدها إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل ومن القاعدة نحو المركز ، واضعة التنمية المحلية كأساس و منطلق لها.

ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:" كيف يمكن أن تدمج التنمية المحلية في اهتمامات التسييرية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟"

الأسئلة الفرعية

- فيما تتمثل معايير تصنيف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي مقومات التنمية المحلية؟
- كيف يمكن أن يكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر؟

الفرضيات

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسات التي حققت انتشارا كبيرا في العالم باعتمادها حجم العمالة كمعيار أساسي لتصنيفها.
- تعتمد العملية الإنتاجية على العنصر البشري الذي قد يؤدي إلى إنجاح التنمية المحلية.
-تحسين الجودة الخدمات والسلع من طرف المؤسسات يعتبر من أهم عناصر تفعيل التنمية المحلية.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في تتناول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها بشكل عام فضلا عن تزايد الاهتمام بمعالجة قضايا و معضلات التنمية المحلية خاصة موضوع تمويل التنمية المحلية ومعوقاتها، بإضافة إلى التركيز على دور التنمية المحلية في تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

منهج الدراسة

وقد اعتمادنا المنهج التحليلي الوصفي الذي يتناسب والدراسة والذي يسمح باستعراض دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل تنمية المحلية من خلال تركيز على الموارد المحلية و زيادة حجم التشغيل إلى رفع التنمية المحلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيكل الدراسة

ولإجابة على مختلف التساؤلات فقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور بحيث ركزنا في المحور الأول على معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي المحور الثاني على مقومات التنمية المحلية ، أما المحور الثالث والأخير فقد ركزنا على الدور الذي تلعبه مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

اولا: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لنهوض بالتنمية الاقتصادية ،وهي تختلف باختلاف إمكانياتها وقدراتها ومراحل نموها من دولة إلى أخرى.

1.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1 تعريف M.WOITRIN: أجرى هذا الباحث دراسة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسوق الأوروبية المشتركة سنة 1966 حول من خلالها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبالإضافة إلى المعايير السابقة أضاف معايير وصفية تسمح بتحديد التعريف:

- قلة الاتصال بين مختلف فئات الهرم أو بين القمة والقاعدة.
- ضعف التفاوض من سواء عند البيع أو الشراء.
- اندماج ضعيف مع السلطات المحلية واستقلالية كبيرة في التموين.
- صعوبة الرجوع إلى الأسواق المالية وصعوبة الحصول على القروض الأمر الذي يؤدي إلى اعتماد أصحاب هذه المؤسسات على التمويل الذاتي[1].

2.1 التعريف المعتمد للسوق الأوروبية المشتركة: ويعتبر هذا التعريف المشروع الصغير هو كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العاملين بها عن 100عامل تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول سوق الأوروبية المشتركة تعريفا آخر للمشروعات الصغيرة حيث نعتبرها كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن 200 عامل[2].

3.1 تعريف منظمة العمل الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: "المشروعات أو الصناعات الصغيرة ، وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات ، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في الناطق الحضرية في البلدان النامية ، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ، والبعض الآخر قد يستأجر عمالا أو حرفيين ، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا، أو ربما بدون رأس مال ثابت ، وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض ، وعادة ما تكسب دخولا غير منتظمة ، وتوفر فرص عمل غير مستقرة ، وهي تدخل في القطاع غير الرسمي ، يعني أنها ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية."[3]

4.1 التعريف المعتمد في الجزائر: أحدث تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو الذي جاء ضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 2001، في المادة الرابعة منه والذي تم تفصيله في كل من المواد الخامسة، السادسة والسابعة منه كما يلي:

– تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات ، والتي تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية.[4]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.1 تعريف أخر:"هي مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير أو متوسط، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة."[5]

2. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تعريف المؤسسة الاقتصادية بشكل عام على أنها:" منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني "[6]

ومن هنا يتبين لنا بأن هناك مجموعة من المعايير التي قد تساعد في الوصول إلى مفهوم مشترك نسبيا للمؤسسات، من هذه المعايير ما هو كمي ومنها ما هو نوعي. فالمعايير الكمية تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل حجم العمالة وقيمة الأصول (رأس المال ورقم الأعمال ومقدار القيمة المضافة ومجموع الميزانية السنوية) .في حين تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية مثل نمط الإدارة والملكية والتقنية المستخدمة.

وفيما يلي أهم المعايير الكمية والنوعية:

1.2 المعايير الكمية

تمثلت هذه المعايير فيمايلي:

1.1.2 معيار عدد العمال " حجم العمالة "

يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين الأصناف التالية من المؤسسات:

- مؤسسة مصغرة :وهي التي تستخدم من 01 إلى 09 عاملا.
- مؤسسة صغيرة :وهي التي تستخدم من 10 إلى 199 عاملا.
- مؤسسة متوسطة :وهي التي تستخدم من 200 إلى 499 عاملا

وذلك حسب أحد التصنيفات الواردة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأما المؤسسات الكبيرة فهي التي تستخدم عدة آلاف من العمال، في حين أن المؤسسات العملاقة هي التي تستخدم مئات الآلاف من العمال.[7]

2.1.2 معيار رقم الأعمال

يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم؛ ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية .غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حسن أداء المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة، ولكن في الواقع فهو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي .إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية، وهذا ما يؤكد لنا بأن هذا المعيار ضروري ولكنه غير كاف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1.2 معيار رأس المال

يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة .ويختلف هذا المعيار من دولة إلى أخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر .فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية (الفيليبين، الهند، كوريا الجنوبية وباكستان) فإن حجم رأسمال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار .وفي بعض الدول الأخرى لا تكتفي بمعيار واحد وإنما تجمع بين عدة معايير، فعلى سبيل المثال نجد أن فرنسا واليابان يجمعان بين معيار العمالة ورأس المال معا : ففي فرنسا تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة عندما يبلغ عدد عمالها أقل من 500عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 5 مليون فرنك أو ما يعادلها من الأورو .أما في اليابان فتعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة عندما يكون عدد عمالها أقل من 300 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 50 مليون ين.

4.1.2 معيار معامل رأس المال

يعتبر كلا من معيار رأس المال ومعيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة .لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة .فقد نجد أن عدد العمال لدى مؤسسة ما قليل ولا يعني ذلك أن حجمها صغير إذ من المحتمل أن يكون رأس المال بها كبيرا نسبيا أي أنها تستخدم أسلوبا فنيا في الإنتاج كثيف رأس المال، وبالتالي تصنف هذه المؤسسة حسب معيار رأس المال من المؤسسات الكبيرة، وقد تكون بالفعل كذلك في حين أنها مصنفة صغيرة أو متوسطة وفقا لمعيار العمالة، وربما يحدث العكس، فقد نجد رأس المال صغيرا وحجم العمالة كبيرا فيتم تصنيف المؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة وصغيرة ومتوسطة وفقا لمعيار رأس المال، لذا وجد معيار معامل رأس المال / العمل (K/L) الذي يمزج بين المعيارين ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل (L) ويحسب بقسمة رأس المال الثابت (K) على عدد العمال (L) والناتج يعني كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، وغالبا ما يكون هذا المعيار(K/L) منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال(PME/PMI) ومرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبرى والعملاقة التي تحتاج رأسمال كبير وذات التقدم الفني العالي.

نستخلص من خلال عرضنا لأهم المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تطرح صعوبات كبيرة أهمها اختلاف طريقة العمل بها على مختلف الأنشطة الاقتصادية من بلد إلى آخر، ومع هذا يبقى المعيار السائد غالبا هو معيار عدد العمال على أساس أنه سهل التوفير والأيسر تحصيلا فيما يخص نشاطات المؤسسة إضافة إلى معيارين آخرين هما رقم الأعمال والقيمة المضافة.

2.2 المعايير النوعية

تشمل المعايير النوعية مايلي:

1.2.2 المعيار القانوني

يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد .وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والمحاصة والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية وصناعات منتجات الألبان والخضر والفواكه والحبوب والمنتجات الخشبية والأثاث والمنسوجات بأنواعها والمحلات التجارية والمطابع والأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة والسفريات والشحن، بالإضافة إلى ورشات الصيانة و الإصلاح وكذا أعمال العمارة والبناء.[8]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.2 المعيار التنظيمي

تصنف المؤسسة صغيرة ومتوسطة وفقا لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصتين أو أكثر من الخواص لتالية:الجمع بين الملكية والإدارة؛ قلة مالكي رأس المال؛ ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة؛ صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛ المحلية إلى حد كبير؛الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل.[9]

3.2.2 معيار الاستقلالية

تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة ماليا بنسبة 50%.

4.2.2 معيار حصتها في السوق

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها في السوق محدودة.

أما في الجزائر، لم يكن هناك أي تعريف قانوني محدد لهذا النوع منذ الاستقلال إلى غاية 12 ديسمبر2001 تاريخ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من وجود بعض المحاولات لتعريفها نوجزها في ما يلي:

- خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)أعطت وزارة والطاقة التعريف التالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية [10]:يطلق مصطلح على كل وحدة إنتاج(PMI) :

- مستقلة قانونيا
- توظف أقل من 500 عاملا
- تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 500 مليون دج

- يضاف إلى ذلك أن القانون88 - 16 المؤرخ في 10ماي والمتعلق بالقانون الخاص الحرفي والذي لا يميز بشكل ضمني بين المؤسسات الحرفية والصناعية صغيرة الحجم .بحيث أن المادة الرابعة منه تخرج من دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل المؤسسات الحرفية التي تستخدم الآلات الأوتوماتيكية والتي يزيد عدد عمالها عن 12 عاملا.

وهذه المؤسسات يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة:

- مؤسسات ولائية أو بلدية
- فروع الشركات الوطنية
- شركات مختلطة
- تعاونية.
- مؤسسات خاصة
- مؤسسات فردية أو عائلية

ونتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد ودقيق، فإن وزارة الصناعة والطاقة آنذاك كانت تعتبر أن كل المؤسسات الخاصة والعمومية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة. ومنذ ذلك التاريخ لم تكن هناك محاولات تذكر لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993.

ومن أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع المتوسطي وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 ومحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وجدت الجزائر نفسها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع، من المؤسسات . حيث عرف المشرع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج.
- تستوفي معايير الاستقلالية أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[11].

ثانيا: مقومات التنمية المحلية

التنمية المحلية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى استخدام الأمثل لموارد المحلية لتحقيق التقدم في العديد من المجالات التي تسيطر على اقتصاد الوطني.

1. تعريف التنمية المحلية

1.1 تعريف هيئة الأمم المتحدة:"العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة." [12]

2.1 يقول جون لويس قويقو :"أنها تعبير عن تضامن محلي ، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين، الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية."[13]

3.1 يرى الدكتور فاروق زكي بأن:" التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر"[14].

4.1 وتعرف على أنها:"هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[15]".

5.1 كما تعرف أيضا:" أنها هي مجموعة من العمليات الديناميكية المتكاملة تحدث في المجتمع المحلي، وذلك من خلال الجهود الحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية وخطة واقعية مرسومة، وتتجسد آثارها في سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية التي تمس كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، وفي تزويد أبناء المجتمع بقدر من المشاريع الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والبشرية المتاحة للوصول لأقصى استغلال محكم في أقل وقت مستطاع وذلك بقصد الرفاهية لأفراد المجتمع وإدماج المجتمع المحلي في الحياة الوطنية".[16]

ومن خلال تعاريف السابقة نستنتج بان التنمية المحلية هي عبارة عن،إحداث تحسينات على كافة الأصعدة في حدود لا تكاد تختلف في مبادئها وأساسا هي تقوم على المشاركة الشعبية والجهود والموارد الذاتية للمجتمعات المحلية بالدرجة الأولى، فالمجتمع المحلي يحدد حاجاته وموارده وأولوياته التنموية ويقود العملية التنموية وهو المستفيد منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. مقومات التنمية المحلية

هناك العديد من المقومات التي سنتطرق إلى معظمها:

1.2 المقومات المالية

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية ، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للموطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ، و من الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية،[17] كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال و هذا بالتخطيط المالي الجيد و كذا الرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية[18]" توفر نظام محاسبي كفؤ و تنظيم رشيد للمعلومات ، و تحليل مالي سليم و موازنة محلية أو قيم مالية دقيقة." إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية و يجعلها تعمل بكفاءة عالية و استقلالية تامة.

2.2 المقومات البشرية

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية و في نجاح التنمية المحلية. فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات ، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ، و يتابعها و يعيد النظر فيما يقابله من مشكلات و يضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

-الأولى : هي أنه غاية التنمية ، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

-الثانية : أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية ، و حتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات و قدرات ذهنية و جسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة ، و أن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية ، و لن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة و تفعيلها ميدانيا و هذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية ، هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور و هي:[19]

-الرعاية الاجتماعية: و تشمل توفير شروط الحياة الكريمة و هي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة ، و تتمثل في : الغذاء ، الصحة ، التعليم ، السكن ، التوظيف.

-التأهيل الفني: تمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية و العملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم و المستمر بالمتطلبات الإنتاجية و التكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية ، و يندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب ، الإعلام ، نشر الوعي الثقافي و الفكري.

-المشاركة الجماعية (الشعبية) : تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع و المواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية و صيانة برامج العمل و تنفيذها و تقييمها و كذا إشاعة أسباب الثقة و الصدق بين الأفراد ، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأهميته في المجتمع و في العملية التنموية. إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير و تفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا و غاية للتنمية و حجر الزاوية في أي مشروع تنموي.

3.2 المقومات التنظيمية

وتتمثل المقومات التنظيمية:[20]

في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية و تنظيم الشؤون المحلية.

و تعرف الإدارة المحلية بأنها: "نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين."

كما تعرف بأنها: " عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات".

و هناك تعريف آخر وهو:"النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) و هيئات و وحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية ، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة".

و من خلال استقراء ما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:

-وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.

-إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح.

- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

و بذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما:

- مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي و تدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية و مجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية.

- مبدأ اللامركزية: أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

و عموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب و منها:

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية و قصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية و الحكومة المركزية لوضع الخطط و المشروعات التي تلاءم حاجات السكان في مناطقهم و حسب ظروفهم و تنفيذها في تلك المناطق.

- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة و فاعلية ، و الحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.

- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف و العوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.

- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع و الابتكار.

- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.

- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في تنمية المحلية بالجزائر

1. الموارد المالية المحلية بالجزائر

تنقسم هذه الموارد إلى موارد مالية محلية ذاتية وأخرى خارجية:

1.1 الموارد المالية المحلية الذاتية

وتشمل كل من الجباية المحلية، التمويل الذاتي، مداخيل الأملاك وإيرادات الاستغلال المالي.

1.1.1 الجباية المحلية: تنقسم الجباية المحلية إلى ثلاث أنواع من الضرائب وهي:

1.1.1.1 الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية

- ✓ **الدفع الجزافي:** تقع هذه الضريبة على كاهل الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين والهيئات المقدمة بالجزائر أو التي تمارس نشاطاتها بها والتي تدفع مرتبات وأجور وتعويضات وعلاوات، وعليه فإن هذه الضريبة تحسب على المبلغ الإجمالي للمرتبات والأجور والتعويضات والعلاوات وكذا المعاشات و الريوع. ويتم حسابه بالنسبة للمرتبات والأجور والتعويضات بنسبة 6%، أما بالنسبة للريوع والمعاشات فيتم حسابه بنسبة 2% .
- ✓ **الرسم على النشاط المهني:** إن الرسم على النشاط المهني المستحق بواقع رقم الأعمال المحقق في الجزائر، يطبق سواء على المكلفين بالضريبة الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو على الذين يزاولون نشاطا غير تجاري.

2.1.1.1 الضرائب المحصلة لفائدة البلديات فقط

- ✓ **الرسم العقاري:** يعتبر من أهم الموارد المالية الضريبية للبلدية وذلك بالرغم من مساهمته الضئيلة إلا أنه يكشف عن عجز التنظيم الإداري عموما على التحكم في الحظيرة العقارية وتطويرها[21] .
- ✓ **رسم التطهير:** تم إنشاء الرسم الخاص بإزالة القمامات المترلية لصالح البلديات التي تتوافر على مصالح لإزالة هذه القمامات ويخص هذا الرسم الملكيات المبنية، ويتم تحصيله سنويا من الملاك والمنتفعين.[22]

3.1.1.1 الضرائب المحصلة لفائدة الدولة و الجماعات المحلية

- ✓ **الرسم على القيمة المضافة:** طبق هذا الرسم بأربع معدلات في البداية ثم خفض إلى نسبتين ابتداء من قانون المالية لسنة 2001 وهما : 17% و07%.

2.1.1 التمويل الذاتي: ينص قانون البلدية والولاية من خلال المادتين 161 و136 على التوالي على ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويلها لقسم التجهيز والاستثمار، ويستهدف هذا الإجراء ضمان التحويل الذاتي لفائدة البلديات والولايات حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها، ويتراوح هذا الاقتطاع ما بين 10% و20%.

3.1.1 مداخيل الأملاك: تتوفر الجماعات المحلية على إيرادات أملاك متنوعة، وهي تنتج عن الاستغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملاكها بنفسها باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام، أو تحصيل الحقوق أو الضرائب مقابل استغلالها من طرف الخواص، وأهمها إيرادات بيع المحاصيل الزراعية، وحقوق الإيجار، وحقوق استغلال الأماكن كالمعارض والأسواق.

4.1.1 إيرادات الاستغلال المالي: تتشكل إيرادات الاستغلال المالي من العوائد الناتجة عن بيع منتجات أو عرض خدمات توفرها الجماعات المحلية، وتتكون من عوائد الوزن الكيل والقياس، وعوائد الرسوم عن الذبح الإضافية المتمثلة في ختم اللحوم أو حفظها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى الإيرادات التي توفرها مصالح التخزين العمومي، والمتاحف العمومية، والحظائر العمومية.[23]

2.1 الموارد المالية المحلية الخارجية

قررت السلطات العمومية بعد الاستقلال مباشرة استحداث أدواتها الخاصة بالتنمية المحلية و يتعلق الأمر بما يلي:برامج التنمية الخاصة، المخططات البلدية للتنمية، الصندوق المشترك للجماعات المحلية، القرض المحلي.

فمن خلال هذه الأدوات عملت الحكومة على توفير موارد التمويل الخارجي، وقد سخرت الجزائر هذه الموارد المالية المحلية لتحقيق تنميه وطنية شاملة انطلاقا من تفعيل القاعدة في إنجاح هذه التنمية فجاءت برامج التنمية المحلية لتحقيق ذلك، ومن بين هذه البرامج صندوق تنمية مناطق الجنوب، هذا الأخير الذي وفر التمويل الإنمائي اللازمة لإنجاز مشاريع البنية التحتية التي تحتاجها مناطق الجنوب، فقد وفر هذا الصندوق التمويل اللازم لإنجاز مشروعات القمامات العمومية المراقبة عبر مختلف مناطق الجنوب الجزائري، وذلك لترقية الإطار المعيشي للمواطن وسلامته البيئية، كما ساهم هذا الصندوق في تمويل كافة مشروعات الصرف الصحي وفك العزلة عن المناطق النائية بإنجاز الطرقات ومشروعات الكهرباء الريفية...الخ. وبذلك نجد الدول النامية تحاول دائما جاهدة توفير تمويل محلي يساعد على إنجاز مشروعاتها التنموية لما له من أثر في رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

2. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استغلال الموارد المحلية

إن التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد المحلية وتثمينها وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية، إن الجماعات المحلية وفي مختلف مناطق الجزائر تزخر بموارد هامة لم يتم استغلالها إلى يومنا هذا، فقد بلغت الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة في سنة 2008 حوالي 25028 مليون دولار بعدما كانت في سنة 2006 حوالي 14369 مليون دولار أي بنمو قدره 74%.[24]والجدول الموالي يوضح نسبة اعتماد الصناعات ص وم على الواردات من المواد الأولية.

الجدول رقم (01): نسبة اعتماد المؤسسات ص وم الصناعة على الواردات من مدخلات الإنتاج (2007).

طبيعة المواد	المستوردة	المحلية
الحليب ومشتقاته	%83.6	%16.4
الحبوب ومشتقاتها	%74	%26
المشروبات الغازية والعصائر	%80	%20
النسيج	%57	%43
الخشب ومشتقاته	%91	%9
الورق والمواد المكتبية	%98	%2

المصدر: باعتماد على معطيات الإحصائية:

Euro développement – PME, recueil des fichiers sous sectorielles, 2007, p: 57, 94, 127,160

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (01):يوض نسبة اعتماد المؤسسات ص وم الصناعة على الواردات من مدخلات الإنتاج (2007).

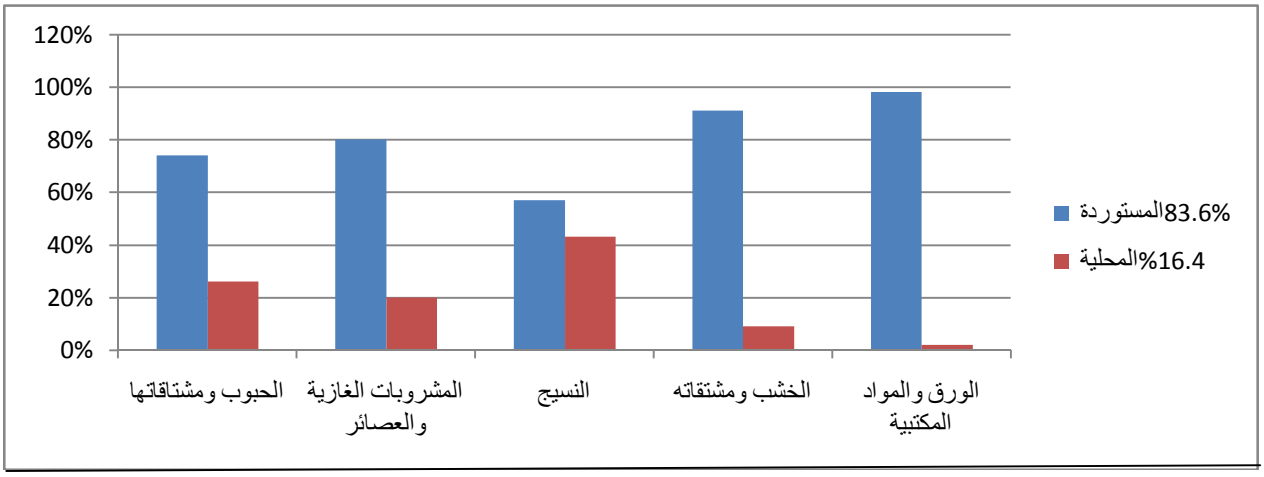

المصدر: من إعداد الباحثان باعتماد معطيات الجدول أعلاه.

من الجدول والشكل يتبين أن المؤسسات الصناعية ص و م تعمد وبشكل كبير في إنتاجها على المواد الأولية المستوردة وصلت إلى حد 90% ،على الرغم من أن الكثير من هذه المواد الأولية مثل الحليب والخشب والحبوب متوفرة محليا ويبقى فقط استغلالها عن طريق تشجيع المستثمرين في هذه المجالات.

3. دور المؤسسات ص و م في التشغيل

لقد وصل عدد العاملين في قطاع المؤسسات ص وم سنة 2008 إلى حوالي 1504209 عامل، هذا على المستوى الوطني أما على المستوى المحلي فان تمركز المؤسسات ص وم في المناطق الحضرية الكبرى جعل فعاليتها من حيث خلق وظائف جديدة على مستوى الجماعات المحلية ضعيف جدا مقارنة بمعدلات البطالة التي تعرفها هذه الجماعات، والجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع الممولة ومناصب الشغل المحققة في ولاية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2004-2008)[25].

الجدول رقم(02):توزيع المشاريع الممولة ومناصب العمل المحققة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2004-2008).

عدد البلديات	عدد المؤسسات	%	مناصب الشغل المحققة	%
11 بلديات	2.126	54.9	3001	75.8
60بلدية	508	65.1	1080	44.2
المجموع	2.734	100	7081	100

المصدر: باعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

من الجدول يتبين أن 64%من المشاريع تتمركز في بعض المدن الكبرى، أما في الباقي البلديات فلم تحقق هذه المشاريع سوى 34% من الوظائف على مدى 05 سنوات وتشير بعض الإحصائيات إلى إن عدد البطالين في 50 بلدية إلى غاية 2008/12/31 و إلى 18860 بطال، أي ما يعادل 56.42 % من حجم البطالة، أما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فلا تتعدى مساهمتهما 1.74%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من حجم العمالة الكلي على مستوى ولاية والمقدرة بحوالي 348629 منصب عمل في مختلف القطاعات بما في ذلك العقود ما قبل التشغيل والعمل المؤقت.

خلاصة

من خلال دراستنا لموضوع التنمية المحلية أمكننا أن نستخلص أنه لا يوجد إطار مرجعي متفق عليه لمفهوم التنمية المحلية، فهي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي و الاقتصادي يخص مناطق محددة كما أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب تطبيق سياسة عمومية مبنية على أسس علمية و منهجية ، لذلك كان لا بد لنا من دراسة علاقة التنمية المحلية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره أداة فعالة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و استغلال المقومات التي تحوزها الجماعات المحلية سواء المالية ، البشرية أو التنظيمية أو غيرها.

ومن خلال النقاط التي تم انطلاق إليها في البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- هناك العديد من المعايير التي تعتمد في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجم العمالة يعتبر من أهمها لما لها من اثر كبير على قدرة المؤسسة في زيادة حجم التشغيل.
- إن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها تتمتع بجملة من الخصائص التي تمكنها من لعب دور محوري في التنمية المحلية، وفي نفس الوقت فإن صغر الحجم تتولد عنه عدة عوائق ومشاكل، ويعد التمويل أكبر مشكل يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي قد يؤدي إلى توقف نشاطها تماما.
- يعاني نظام الإدارة المحلية في الجزائر من عدة مشاكل تعطل التنمية المحلية، منها ما يتعلق بجوانب سياسية تنظيمية ومنها ما يتعلق بالجانب المالي مصدر تمويل التنمية، حيث تعاني أغلب البلديات من عجز مالي؛ يعود هذا العجز إلى عدم إمكانية توفير موارد جبائية محلية كافية فالبلديات في الجزائر تشّكل بناءا على عدد السكان دون مراعاة جوانب أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

[1] **de CEE**, M. Woitirin, **Enquête sur la situation des petites et moyennes entreprises industrielles dans les pays**. étude série concurrence,Bruxelles CEE 1996,p13.

[2]. لخلف عثمان ،"**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) جامعة الجزائر، 2004، ص6.

[3]. محمد زوزي،" **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2010/2009،ص53.

[4].الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، رقم 77،15 ديسمبر 2001 ، المواد رقم5،6،7.

[5].شبوطي حكيم،"**الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2008،ص211.

[6] .عبد بن الرزاق حبيب،" **وتسيير اقتصاد المؤسسة**"، 25. ص الجزائر،2002، الجامعية، المطبوعات ديوان

[7] .حسين رحيم ،" **العولمة في الكامنة التناقضات عادل، دولي اقتصادي نظام نحو** و30 أكتوبر2001،جامعة 29 ليومي المؤسسات تأهيل حول الأول الملتقي الدولي **والبديل العادل**"، سطيف،الجزائر،ص1.

[8] .السعيد بريبش،" **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة بسكرة ، الجزائر، نوفمبر 2007،ص63.

[9]. خالد عبد العزيز محمد السهلاوي،" **معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية**"،مجلة الإدارة العامة، المجلد 41، السعودية، 2001، ص 311 و312.

[10].Ministère de l'Industrie, **plan de développement de la PME (1974-1977)** , document, Alger 1980, p14 .

[11]. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الجزائر،2001/12/12،ص8.

[12].علوني عمار،"**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**"،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد العاشر، جامعة سطيف، الجزائر ،2010،ص186.

[13] . Jean-Louis Guigou, **le developpement local : espoire et freins in developpement local et decentralisation**,sous la direction de bernard guesnier,ED.Economica,Paris,1986.p47

[14]. مصطفى الجندي ،" **المحلية الإدارة** و **إستراتيجيتها**"، منشأة المعارف، الإسكندرية،1987،ص49.

[15]. عبد الحميد عبد المطلب،" **والتنمية المحلي التمويل** الدار **المحلية**"، 2001، الجامعية،الإسكندرية، ص13.

[16] فتحي سيد أبو عبده السيد . **التنمية في ودورها الصغيرة الصناعات** أحمد، **المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2005 ص38.

[17] منال طلعت محمود،"**الموارد** **المحلي" المجتمع تنمية و البشرية** .، الحديث الجامعي المكتب ، مصر،2003،ص203.

[18] سمارة .خالد الزغبي،" **الإدارية للوحدات المحلي التمويل** شركة **المحلية**"، للطباعة الأوسط الشرق الأردن ، 1985 ، ص 35.

[19] إستراتيجية تنمية البشرية، . /HRD-strategy4. Asphttp://www.moncoman.gov.om/arabic.2008/5/26 ، يوم

[20]. خنفري خيضر،"**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2011/2010،ص26 و27.

[21].حياة بن اسماعيل، وسيلة السبتي،"**التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصاديات الدول النامية**" الملتقى الدولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، ليومي21و22 نوفمبر 2006،جامعة بسكرة،الجزائر، ص11و12.

[22] . المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،" **تقرير حول التطور الذي يجب إضفاؤه على تسيير المالية المحلية في منظور اقتصاد السوق**"، الدورة الثامنة عشرة، جويليـــة 2001، ص 24.

[23] سوامس رضوان و بقلول الهادي،" **تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر**"،ص04، http://www.univ.annaba.dz.

[24] .Rapport CNES, **Evolution des dispositifs d'emploi**, 2002, p 1-4.

[25] .PNUD, **Ministère de la solidarité nationale**, carte de pauvreté en Algérie, Mai 2001, p36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com